

# اللجنة الدائمة للسكان

التقرير السنوي ٢٠١١

صفر ١٤٣٣ - يناير ٢٠١٢



الناشر: اللجنة الدائمة للسكان

الطبعة الأولى: ٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة للجنة الدائمة للسكان

دولة قطر، الدوحة، ص.ب: ١٨٥٥

هاتف : ٤٤٩٥٨٨٨٨ (+٩٧٤)

فاكس : ٤٤٨٣٦١٠٩ (+٩٧٤)

البريد الإلكتروني : [ppc@gsdp.gov.qa](mailto:ppc@gsdp.gov.qa)

الموقع الإلكتروني : [www.ppc.gov.qa](http://www.ppc.gov.qa)

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية : ٦٦ - ٢٠١٢  
الرقم الدولي (ردمك) : ٥ - ٣ - ٧٩٦ - ٩٩٩٢١

| المحتويات                                             | الصفحة |
|-------------------------------------------------------|--------|
| تقديم                                                 | ٤      |
| أولاً السياسة السكانية                                | ٧      |
| ثانياً عداد الدراسات والتقارير وقاعدة البيانات سكانية | ١٧     |
| ثالثاً تنظيم ورش العمل واللقاءات والاجتماعات          | ٣١     |
| رابعاً التعاون الإقليمي والعربي والدولي               | ٤٣     |
| خامساً التوعية والإعلام                               | ٥٣     |



## تقديم

دأبت اللجنة الدائمة للسكان على توثيق عملها في تقرير سنوي يصدر عنها، كما هو الحال بالنسبة لهذا التقرير الذي يرصد أهم إنجازات وأنشطة اللجنة الدائمة للسكان خلال عام ٢٠١١، ولاسيما تلك المتعلقة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية للدولة. وفي هذه المناسبة، يسعدني أن أقدم للقارئ الكريم هذا التقرير الذي يتضمن حصاد العام المنصرم المتمثل بالموضوعات الآتية:

- عرض مختصر للتقدم الذي تم إحرازه بعد مرور عامين كاملين على بدء تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر والمعوقات التي تحول دون ذلك.
- ملخص للدراسات التي أعدها المكتب الفني للجنة خلال عام ٢٠١١ ضمن سلسلة "دراسات سكانية"، ولأهم التقارير الصادرة عن اللجنة.
- عرض مختصر للمؤتمرات وورش العمل والاجتماعات التي نظمتها اللجنة خلال عام ٢٠١١، والتي كان أهمها: "اليوم القطري للسكان ٢٠١١" وورشة عمل "مايو ٢٠١١".
- أهم نشاطات اللجنة في مجالات التعاون الإقليمي والعربي والدولي، ولاسيما مشاركتها في الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقدها المنظمات الإقليمية والعربية والدولية.
- استعراض جهود اللجنة في مجال الإعلام والتوعية بالقضايا السكانية، والتعريف بأعمالها، ودورها في دراسة تلك القضايا، واقتراح الحلول والمعالجات للمشكلات التي يطرحها الواقع السكاني في الدولة. ومن بين تلك النشاطات الإعلامية: إلقاء المحاضرات في المدارس، وإطلاق صفحة خاصة باللجنة على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك».
- وفي الختام، لا يسعني إلا أن أشكر، بعد الله تعالى، كل من ساهم في الإنجازات

التي حققتها اللجنة الدائمة للسكان على مدار العام الفائت، وأن أثنى عالياً الدعم المتواصل والاهتمام الذي توليه القيادة الرشيدة لعملنا. كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والعرفان للمكتب الفني للجنة لتفانيه المتواصل في العمل، ولنقاط الارتكاز لما قدموه من مساهمات قيمة، ولكل من سهّل ودعم عملنا وسلط الضوء إعلامياً عليه.

والله ولي التوفيق

**حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني**

رئيس اللجنة الدائمة للسكان



# أولاً السياسة السكانية



باعتبارها الحاضنة الأساسية للسياسة السكانية لدولة قطر وإطارها المؤسسي الرسمي، تابعت اللجنة الدائمة للسكان المرحلة الثانية من مراحل تنفيذ السياسة السكانية التي امتدت من أكتوبر ٢٠١٠ إلى أكتوبر ٢٠١١، والتي تم رصد نتائجها في تقرير «حالة سكان قطر ٢٠١١: عامان على انطلاق السياسة السكانية» الذي تم إشراره في الاحتفالية التي أقامتها اللجنة بمناسبة اليوم الوطني للسكان في العشرين من أكتوبر ٢٠١١ بحضور عدد من المسؤولين وممثلي الجهات الحكومية والأهلية المعنية وخبراء من صندوق الأمم المتحدة للسكان ورؤساء وأعضاء المجموعات التنفيذية وممثلين عن المؤسسات ذات العلاقة بالقضايا السكانية، والذي يسلط سلط الضوء على أهم الإنجازات التي تحققت في مختلف محاور السياسة السكانية والتحديات التي ما تزال تواجه تطبيق هذه السياسة والتوجهات المستقبلية لعملية متابعة تنفيذ السياسة السكانية.

فبالإضافة للمحور الأساسي المتمثل بالسكان والقوى العاملة، اشتمل التقرير على أربعة محاور أخرى، هي: التعليم والتدريب، والصحة العامة والصحة الإنجابية والبيئة والتنمية المستدامة، وقضايا التمكين، وقاعدة البيانات.

## المحور الأول: السكان والقوى العاملة

### ١. النمو السكاني والتركيب السكاني

- الهدف: تم التشديد في المرحلة الثانية من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال النمو السكاني والتركيب السكاني على أهمية «زيادة نسبة المواطنين بين مجموع السكان»، كهدف أساسي يمكن أن يسهم على المدى البعيد في إصلاح اختلال التركيبة السكانية، والذي يعد الهدف الاستراتيجي الأهم للسياسة السكانية لدولة قطر.

- نتيجة المتابعة: رغم ما بينته عملية متابعة تنفيذ برنامج السياسة السكانية من أن إنجازات هامة قد تحققت في هذا المجال، كالتشريعات الخاصة بتسريع وتسهيل الحصول على الأرض وعلى قرض لبناء السكن أو على مسكن مناسب للمقبلين على

الزواج، واستمرار الفعاليات التوعوية الهادفة لتقليل نسبة وفيات الشباب نتيجة للحوادث المرورية والتشدد بتطبيق القوانين ذات الصلة، إلا أنه لا تزال بعض العقبات تقف حائلاً أمام زيادة نسبة المواطنين بين مجموع السكان، كغياب التنسيق في الأدوار بين المؤسسات المعنية بمبادرات المساعدة على الزواج، وضعف الحملات الهادفة لتوعية الأسر بضرورة خفض المهور والتشجيع على الزواج من المطلقات والأرامل.

## ٢. القوى العاملة

• **الهدف:** بعد فوز قطر باستضافة مونديال ٢٠٢٢، دخلت البلاد في مرحلة جديدة تتمثل بتنامي الطلب على الأيدي العاملة في مختلف المجالات، خاصة في قطاع البناء والتشييد، وهو ما سيسهم في استمرار ارتفاع معدل النمو السكاني وتعميق اختلال التركيبة السكانية للدولة. لهذا، تم التركيز هنا على «ترشيد استقدام الوافدين بما يتفق مع متطلبات المرحلة»، كهدف أساسي لهذه المرحلة.

• **نتيجة المتابعة:** تحقق عدد من الإنجازات الهامة باتجاه هذا الهدف، كإنشاء لجنة من ممثلين عن الجهات ذات العلاقة لمتابعة تشغيل العمالة الأجنبية في مرحلة ما بعد الاستقدام ورصد حالات الممارسات الخاطئة، وتسوية أوضاع العمالة السائبة الناجمة عن هذه الممارسات. ورغم ذلك، فإن التحدي الأكبر في هذا المجال يكمن في صعوبة التحكم باتجاهات القطاع الخاص نحو استقدام العمالة الرخيصة وغير الماهرة.

## ٣. الإسكان

• **الهدف:** اقتضت المرحلة الثانية من مراحل تنفيذ السياسة السكانية في مجال الإسكان على هدف واحد يتمثل بضرورة «منع سكن العزاب في جوار سكن العائلات»

• **نتيجة المتابعة:** تبين أنه قد تم بالفعل تشكيل لجنة لتحديد مناطق سكن العائلات وتعريف التجمعات العمالية التي يشملها القانون ١٥ لسنة ٢٠١٠ الخاص بمنع سكن العزاب في جوار سكن العائلات. ورغم هذا الإنجاز الهام، إلا أن عدم توفر ميزانيات كافية لمشاريع الإسكان تعد واحدة من أهم التحديات في هذا المجال.



#### ٤. النمو الحضري

- الهدف: نظراً لتركز الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المراكز الحضرية، ولاسيما الدوحة الكبرى (الدوحة والريان)، التي استحوذت على حوالي ثلاثة أرباع مجموع السكان في الدولة، فقد تم التركيز في هذه المرحلة على هدف واحد في مجال النمو الحضري، وهو: «التشجيع على السكن خارج الدوحة».
- نتيجة المتابعة: تحقق عدد من الإنجازات الهامة في هذا المجال، كالتوسع في توفير البنى التحتية المناسبة في المناطق التي يراد توجيه السكان نحوها، وتوفير الخدمات اللازمة للاستقرار خارج الدوحة..الخ. مع ذلك، فإن عدم وجود حوافز تشجيعية كافية للحد من الهجرة الداخلية والاستقرار خارج الدوحة يعد تحدياً يحول دون تحقيق الهدف المذكور في هذا المجال.

#### المحور الثاني: التعليم والتدريب

##### ٥. التعليم

- الأهداف: تم التركيز في هذه المرحلة على تلك الأهداف التي يؤثر تحقيقها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في التركيبة السكانية للدولة. والأهداف المقصودة هنا، هي: «السعي نحو ربط مناهج التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل»، و «مساعدة التعليم على زيادة مشاركة المواطنين في قوة العمل»، و «تعزيز قيم احترام جميع أنواع العمل».
- نتيجة المتابعة: بينت نتائج المتابعة أن إنجازات هامة قد تحققت في هذا المجال، كالتحديث المتواصل لمناهج التعليم، ولاسيما التعليم العالي، بما يتفق مع مستجدات احتياجات سوق العمل، وربط المسار التعليمي في الجامعات بالمسار الوظيفي المطلوب لسوق العمل. ورغم هذه وغيرها من الإنجازات المتحققة في مجال التعليم، إلا أن بعض التحديات، كنقص الكوادر البشرية الوطنية في مجال التعليم، لا تزال تعترض سبيل تحقيق الأهداف المشار إليها بالصورة المطلوبة.



## ٦. التدريب

- **الهدف:** انطلاقاً من تأثيره القوي على السكان والقوى العاملة، فقد شددت السياسة السكانية في المرحلة الثانية من مراحل تنفيذها على «إشراك القطاع الخاص بعمليات التدريب بشكل فعال»، كهدف أساسي للتدريب.
- **نتيجة المتابعة:** ورغم ارتفاع عدد المتدربين والمعاد تأهيلهم من قبل القطاع الخاص خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إلا أن العقبة الأهم في وجه تحقيق الهدف المذكور في هذا المجال هي تعدد البرامج التدريبية لدى المراكز الخاصة وعدم توافقها أحياناً مع احتياجات سوق العمل.

## المحور الثالث: الصحة العامة والصحة الإنجابية والبيئة والتنمية المستدامة:

### ٧. الصحة العامة

- **الهدف:** لارتباطها الوثيق بالمحور الأساسي من محاور السياسة السكانية، تم



التركيز هنا على ضرورة "تطوير النظام الصحي ليكون قادراً على استيعاب الجميع، دون تشكيل ضغط على مراكز معينة"، كهدف أساسي للمرحلة الثانية في مجال الصحة العامة.

• **نتيجة المتابعة:** بينت عملية المتابعة أن نجاحات كبيرة قد تحققت في مجال الصحة العامة، كمراجعة الضوابط والنظم المتعلقة باللوائح التشريعية في مجال الصحة، والتأكد من عدم استقدام المرضى بأمراض معينة، وذلك بإجراء الفحوص الشاملة لجميع الأشخاص المراد استقدامهم. ورغم ذلك، فإن أهم التحديات التي تقف حائلاً دون تحقيق الهدف المشار إليه هو غياب الارتباط بين الزيادة والتوسع والانتشار بين المكونين؛ المكون السكاني القائد والمكون الصحي التابع.

## ٨. الصحة الإنجابية

• **الأهداف:** تم التركيز في هذه المرحلة على هدفين اثنين في مجال الصحة الإنجابية، هما: «المساعدة على تكوين الأسرة السليمة والحفاظ على صحة أفرادها مع الحرص على زيادة الإنجاب لدى المواطنين» و«تطوير خدمات صحية جديدة مثل طب الخصوبة».

• **نتيجة المتابعة:** تبين أنه، وعلى الرغم من الإنجازات المتحققة في مجال الصحة الإنجابية، كالتوسع في الحملات الإعلامية والتوجيهات الدينية لمواجهة ظاهرة الطلاق، وزيادة عدد مراكز رعاية الأمومة والطفولة وتحسين خدماتها، إلا أن بعض التحديات، كاستمرار ارتفاع معدل الإجهاض لدى المرأة القطرية وندرة المسوح الوطنية والدراسات العلمية والإحصاءات الرسمية ذات العلاقة بالصحة الإنجابية، لا تزال تعيق تحقق الأهداف المحددة لهذه المرحلة.

## ٩. البيئة والتنمية المستدامة

• **الهدف:** انحصر الهدف الأساس لهذه المرحلة في مجال البيئة والتنمية المستدامة بـ "تطوير عادات الناس الاستهلاكية بما يخدم الحفاظ على بيئة نظيفة وسليمة، ويحافظ على الموارد".

- **نتيجة المتابعة:** تحققت نجاحات كبيرة باتجاه تحقيق هذا الهدف، كالتوسع في الحملات الإعلامية والتربوية لتوعية السكان بأهمية حماية البيئة، ونشر ثقافة وسلوكيات المحافظة عليها، ومتابعة التغطية الشاملة لشبكة الصرف الصحي لتشمل كافة مناطق الدولة، وتفعيل التشريعات المتعلقة بذلك... الخ. ولكن، ما تزال هناك حاجة للمزيد من الإجراءات التي يمكن أن تسهم في رفع الوعي العام بمخاطر الاستهلاك غير الواعي للموارد، وتطوير قاعدة البيانات الخاصة بالمؤشرات البيئية.

## المحور الرابع: قضايا التمكين

### ١٠. المرأة

- **الأهداف:** تم التركيز في هذه المرحلة على هدفين اثنين، هما: «زيادة المشاركة الفعالة للمرأة القطرية في النشاط الاقتصادي» و «رفع مستوى المشاركة السياسية والعامة للمرأة».
- **نتيجة المتابعة:** تبين أن نسبة الإجراءات المنفذة كلياً أو جزئياً في مجال تمكين المرأة بلغت حد الشمول تقريباً. مع ذلك، لا تزال بعض المعوقات قائمة في هذا المجال، كاقتران مشاركة المرأة على النشاط الاقتصادي في بعض القطاعات دون سواها، وضعف المشاركة السياسية للمرأة، والاعتماد المبالغ فيه على الخادמות والمربيات.

### ١١. الطفولة

- **الهدف:** أولت السياسة السكانية في هذه المرحلة اهتماماً خاصاً بالطفولة، فشدت على ضرورة «ضمان النمو السليم للأطفال»، كهدف أساسي في مجال الطفولة.
- **نتيجة المتابعة:** رغم التوسع في مسائل الرعاية الصحية للأطفال، وتحسن خدمات طوارئ الأطفال... الخ، إلا أن التحدي الأهم في هذا المجال، أي القضاء على مختلف أوجه العنف ضد الأطفال، لا يزال قائماً.



## ١٢. الشباب

- الأهداف: ركزت السياسة السكانية في مرحلتها الثانية على هدفين اثنين لهما علاقة مباشرة بمسائل السكان والقوى العاملة، هما: «ضمان بيئة سليمة لحياة الشباب بغية زيادة مشاركتهم في النشاطات الاجتماعية» و «رفع مستوى المشاركة السياسية والعامة للشباب».
- نتيجة المتابعة: تحققت بعض الإنجازات بهذا الشأن، كتفعيل ساعات خدمة المجتمع بين الطلاب، وإنشاء لجان تعنى بتوسيع المشاركة الانتخابية للشباب..الخ. ومع ذلك، لا تزال الحاجة ماسة للنهوض بمستويات المشاركة السياسية والمجتمعية للشباب، ومواصلة حمايتهم من مختلف المخاطر التي تحيط بهم.

## ١٣. المسنون

- الأهداف: تم التركيز في هذه المرحلة على هدفين اثنين في مجال تمكين المسنين، هما: «إشراك المسنين القادرين على العمل في النشاط الاقتصادي» و «تطوير الخدمات الصحية والاجتماعية للمسنين».
- نتيجة المتابعة: تبين أن حجم الإنجازات المتحققة في هذا المجال متواضعة جداً، بل تكاد تكون معدومة في بعض الأحيان. لهذا، فإن تحقيق الأهداف المشار إليها تحتاج للمزيد من العمل لمواجهة العديد من التحديات في هذا المجال، كالتأكيد على القيم الأصيلة باحترام كبار السن، في وقت انشغال الأجيال الشابة عن الاهتمام بهم، والتوعية بأهمية مواصلة رعاية الأسر لمسنينها، مع قبول إرسال المسنين لدور الرعاية عند اللزوم.

## ١٤. ذوو الإعاقة

- الهدف: حظيت مسألة الإعاقة باهتمام خاص في برنامج عمل السياسة السكانية، حيث تم التركيز في هذه المرحلة على هدف أساسي، هو: «الحد من حالات الإعاقة في المجتمع».

- نتيجة المتابعة: تحققت نجاحات في هذا المجال، أهمها: تفعيل القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٤ ولائحته التنفيذية (قضايا زواج الأقارب، حوادث المرور، الأمراض الوراثية...)، بغية الحد من حالات الإعاقة. ومع ذلك، لا يزال التجاوب المجتمعي مع برامج التوعية المتعلقة بالإعاقة ضعيفاً.

## المحور الخامس: قاعدة البيانات:

### ١٥. قاعدة البيانات والمؤشرات الوطنية للسكان

- الهدف: ركز الهدف الرئيس في هذا المحور على ضرورة «التوسع في إعداد المتخصصين في الإحصاء والسكان من المواطنين وتحقيق جودة البيانات».
- نتيجة المتابعة: تحقق تقدم في الجهود المبذولة لإعداد المتخصصين في الإحصاء والسكان من المواطنين، وفي تكثيف الشراكة مع مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية لتحقيق جودة الإحصاءات. أما التحدي الأهم هنا، فيتمثل بالعمل على تأهيل الكادر الفني الوطني بغية تحسين مردوديته ومردودية الإدارات والوحدات الإحصائية، إضافة إلى العمل على الاستفادة من الكم الكبير من المعطيات الإحصائية الناتجة عن التعدادات والمسوحات الدورية.



## ثانياً

# إعداد الدراسات والتقارير وقاعدة البيانات السكانية



## (١) سلسلة "دراسات سكانية"؛

إسهاماً منها في تطوير وإثراء الأبحاث السكانية، واصلت اللجنة الدائمة للسكان إصدار دراسات جديدة ضمن سلسلة "دراسات سكانية"، وهي دراسات علمية يعتمد بعضها على أحدث البيانات الإحصائية الصادرة عن جهاز الإحصاء وعن الجهات الأخرى المعنية بالقضايا السكانية في الدولة، بينما يستمد بعضها الآخر معطياته من مسح ميدانية يجريها خبراء المكتب الفني وباحثوه على عينات من المجتمع القطري.

وتهدف سلسلة الدراسات هذه إلى رفع مستوى الوعي الاجتماعي بالمسائل السكانية لدى مختلف الشرائح الاجتماعية، ومساعدة صناع القرار في الدولة على تحديد مواطن الخلل في التركيبة السكانية وما يمكن أن ينجم عن ذلك الخلل من مشكلات اجتماعية وثقافية وأمنية وغيرها... كما تهدف إلى اقتراح الحلول الممكنة لتصحيح اختلالات التركيبة السكانية وسبل معالجة ما ينجم عنها من مشكلات.

وقد صدرت ضمن هذه السلسلة عام ٢٠١١ أربع دراسات، هي:

### (أ) دراسة مسيرة التعليم في دولة قطر ١٩٨٠ - ٢٠٠٨؛

تهدف هذه الدراسة إلى رصد تطور التعليم في دولة قطر بمراحله المختلفة، سواء من حيث المؤسسات التعليمية أم الكادر التربوي أم أعداد الطلبة، وتحليل التغيرات النوعية في العملية التعليمية، والتعرف على الإنجازات التي تحققت والتحديات التي ما تزال تواجه تلك العملية، والتأكد من تحقق غاية تكافؤ الفرص بين الجنسين في جميع مراحل التعليم.

وقد اعتمدت الدراسة على المعطيات الإحصائية المتوفرة خلال الفترة الزمنية التي تغطيها، وعلى تقارير المؤسسات التعليمية في الدولة، والدراسات السابقة التي أجريت حول بعض المسائل التي تعنى بها الدراسة. كما تضمنت ملحقاً يضم أهم البيانات التي أظهرها التعداد العام للسكان ٢٠١٠ حول التعليم.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها:

- حققت دولة قطر إنجازات كبيرة في قطاع التعليم من الناحيتين الكمية والنوعية،

حيث اقتربت مؤشرات التعليم فيها من مؤشرات الدول المتقدمة، واقترب معدل القيد في المرحلة الابتدائية من ١٠٠٪، ووصل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لمن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً إلى أكثر من ٩٩٪ لكلا الجنسين.

- أدى الوضع السكاني الخاص في دولة قطر إلى تنوع أشكال التعليم فيها. فهناك المدارس الحكومية التي تحول قسم كبير منها إلى ما سمي "المدارس المستقلة" التي صارت تستوعب عام ٢٠٠٨ نحو نصف التلاميذ القطريين المسجلين في المراحل التعليمية قبل الجامعية. وهناك مدارس الجاليات العربية (المصرية، الأردنية، اللبنانية... إلخ) التي تستقطب عادة أبناء الأسر العربية الوافدة، كما صارت تستقطب أبناء بعض الأسر القطرية خلال السنوات الأخيرة. وهناك عدد كبير من مدارس الجاليات الأجنبية (الهندية، الباكستانية، الفلبينية، الفرنسية، الأمريكية... إلخ.

- يشكل المعلمون القطريون أكثرية معلمي المدارس الابتدائية الحكومية منذ مرحلة مبكرة (بدءاً من عام ١٩٨٥)، ثم تزايدت نسبتهم بشكل مطرد. ولم يتجه المعلمون القطريون للعمل في المدارس الخاصة. أما في المدارس الابتدائية المستقلة فقد شكل القطريون نحو ٤٤٪ من مجموع معلميها عام ٢٠٠٨.

- مازال النظام التعليمي في دولة قطر يواجه بعض التحديات، لعل من أهمها قلة أعداد التلاميذ الذين يتجهون للتعليم التقني والتخصصي، على الرغم من أن سوق العمل يتطلب أعداداً كبيرة من حملة الشهادات الإعدادية والثانوية التقنية والتخصصية في مجالات عديدة يحتاجها سوق العمل القطري.

- شهد التعليم العالي قفزة كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية حيث ارتفع عدد الطلبة من نحو ألفي طالب وطالبة عام ١٩٨٠ إلى أكثر من ٨٥٠٠ عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو سنوي بلغ ٥٪ خلال الفترة المذكورة. وقد بلغ معدل النمو السنوي لأعداد طلبة جامعة قطر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٨ بالمتوسط العام ٥٪. ومن الطبيعي أن يكون معدل نمو أعداد الطلبة القطريين أعلى من مثيله لغير القطريين (٥,٥٪ مقابل ٤,١٪ على التوالي). لكن الملفت للنظر أن معدلات نمو أعداد الطالبات كانت أعلى من معدلات نمو الطلاب سواء بالنسبة للقطريين أم لغير القطريين (٩,٥٪ للإناث مقابل



٢, ٤٪ للذكور من القطريين، و٨, ٤٪ مقابل ١, ٢٪ على التوالي لغير القطريين).

- تزايد نسبة الطالبات المبتعثات للدراسة في الخارج. فبينما كانت أعداد الطالبات المبتعثات إلى الخارج أقل من ربع مجموع الطلبة المبتعثين خلال عقد الثمانينات، فإن عددهن ارتفع إلى أكثر من ٢٨٪ في نهاية عقد التسعينات، ثم إلى نحو نصف مجموع الطلبة عام ٢٠٠٥، مما يشير إلى تغير إيجابي هام في نظرة المجتمع إلى تعليم المرأة، بما في ذلك تعليمها خارج البلاد.

## ب) دراسة السكان والاستهلاك في دولة قطر



تهدف الدراسة إلى التعريف بالاستهلاك والمفاهيم المرتبطة به، وبيان أهميته للتنمية البشرية، وتوضيح اتجاهات الاستهلاك العام والخاص بدولة قطر، وبيان أنماط استهلاك السكان وآثارها على البيئة القطرية. كما تهدف الدراسة إلى توضيح الإجراءات والتشريعات ذات العلاقة بالمستهلك وحمايته، والاستهلاك والائتمان المصرفي، فضلاً عن قياس العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستهلاكي العام

وقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول؛ تناول الأول الإطار المنهجي والثاني الإطار النظري، والثالث الإطار التحليلي الذي تمخضت عنه مجموعة من النتائج، أهمها:

- شكل إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي في دولة قطر نسبة ٤٥, ٥٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٩، مقارنة بـ ٣٤, ٩٪ في العام ٢٠٠٠.
- ارتفع الإنفاق الاستهلاكي العام من (١٢٧١٥) مليون ريال في عام ٢٠٠٠ إلى

(٨٨٢٣٩) مليون ريال عام ٢٠٠٩ محققاً بذلك زيادة قدرها (٧٥٥٢٤) مليون ريال.

- شهد الإنفاق الاستهلاكي الخاص ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٠٠)، حيث ازدادت قيمته من ٩٨٤٣ مليون ريال قطري عام ٢٠٠٠ إلى ٧٤٧٤١ مليون ريال قطري عام ٢٠٠٩ محققاً زيادة قدره (٦٤٨٩٨) مليون ريال قطري.

- شهد معدل الإنفاق الاستهلاكي للفرد ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٠٠)، حيث ازداد من (٣٦٧٢٦) ريال قطري سنوياً عام ٢٠٠٠ إلى (٩٩٤٣٨) ألف ريال قطري عام ٢٠٠٩.

- ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك من حوالي (٦٦,٢) نقطة عام ٢٠٠٢ إلى (١٠٦,٩) نقطة عام ٢٠١٠، حيث ازداد بمعدل (٤,٥) نقطة سنوياً خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٢). وقد حقق أعلى مستوى له عام ٢٠٠٨، حيث بلغ (١١٥,٢) نقطة.

#### واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أهمها:

- العمل على استطلاع آراء المجتمع المدني والجهات الحكومية وغير الحكومية، والاسترشاد بالتجارب الحديثة عند إعداد أو تعديل أي من القوانين والتشريعات التي تخص المستهلك.

- حث وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية للعمل على رفع مستوى الثقافة الاستهلاكية لدى المواطنين والمقيمين وتوعية المستهلك بحقوقه وواجباته.

- العمل على تبادل الخبرات وتوحيد جهود كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تعمل على خدمة المستهلك أو تقدم خدمات للمستهلك.

- العمل على إنشاء جمعية حماية المستهلك في دولة قطر، تهدف إلى توعية وحماية المستهلك، وتعمل بالتنسيق مع إدارة حماية المستهلك التابعة لوزارة الأعمال والتجارة.

- العمل على إدخال مفاهيم حماية المستهلك وترشيد الاستهلاك في المناهج التعليمية في مختلف المراحل الدراسية، وتدريب الطلاب على اكتساب الوعي الاستهلاكي والعمل على إشاعة الشفافية في التعامل السلعي والخدمي مبكراً في أوساط التلاميذ



والدارسين.

- القيام بحملات إعلامية للتعريف بالموصفات القياسية القطرية ونطاق تغطيتها ونظم الجودة المتوفرة بهدف الاستفادة منها والعمل على تطبيقها سواء من قبل المستهلكين أو التجار أو المستوردين.
- تطوير وتأهيل الكوادر البشرية القطرية العاملة في الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالمستهلك، كإدارة حماية المستهلك بوزارة الأعمال والتجارة وإدارة الموصفات والمقاييس بوزارة البيئة، وذلك من خلال عقد الورش والبرامج التدريبية المتخصصة بالتعاون مع المنظمات والهيئات الدولية التي تعنى بحماية المستهلك.
- الاهتمام بالدراسات وعقد المؤتمرات والندوات التي تحلل أنماط الاستهلاك واتجاهاته في دولة قطر، وإعداد دراسات مقارنة عن السلع الاستهلاكية وسلة الغذاء والأسعار، ودراسات حول الغش التجاري والتقليد وانعكاساتها على المستهلك والمجتمع، ووضع الآليات المناسبة لمكافحتها.

### ج) دراسة التشريعات السكانية في دولة قطر

تهدف هذه الدراسة إلى رفع مستوى الوعي الاجتماعي بالمسائل السكانية لدى مختلف شرائح الاجتماعية، ومساعدة صناع القرار في الدولة على تحديد مواطن الخلل في التركيبة السكانية، وما يمكن أن ينجم عن ذلك الخلل من مشكلات اجتماعية وثقافية وأمنية وغيرها... كما تهدف إلى اقتراح الحلول الممكنة لتصحيح اختلالات التركيبة السكانية، وسبل معالجة ما ينجم عنها من مشكلات.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من كون نمط الحياة الاجتماعية في دولة قطر أصبح اليوم يختلف كثيراً عما كانت عليه الحياة قبل جيل أو جيلين. فالكثير من المشاكل الاجتماعية والسكانية التي كانت لا تكاد تذكر آنذاك، أصبحت هاجساً يقلق العديد من السكان، مواطنين ووافدين، مثل: الازدحام المروري، والتزاحم على مراكز الخدمات مثل الصحة، والتعليم، والمرافق العامة وأماكن التسوق والترفيه، وسكن العمالة العازبة، وهم أغلبية السكان،



في أماكن سكن الأسر، واختلال نسبة المواطنين القطريين قياساً إلى الوافدين من السكان الذين جاءوا في إطار متطلبات واحتياجات وضرورات سوق العمل في القطاع العام أو الخاص أو المشترك، أو المؤسسات الخاصة ذات النفع العام.

بناءً عليه، تتناول الدراسة محورين هامين من محاور التشريع، هما:

- التشريعات ذات الطبيعة العامة، والتي تسري في غالب الأمر على كافة السكان في الدولة، ويمكن تمييزها من طبيعتها ونطاق تطبيقها.
  - التشريعات التي تخدم أهدافاً سكانية محددة قياساً إلى السياسة السكانية المعتمدة في الدولة، والتي تمثلها في قطر السياسة السكانية التي أقرت عام ٢٠٠٩.
  - لقد حوت هذه السياسة أهدافاً سكانية محددة وقابلة للتنفيذ وقياس النتائج، تمثلت في عدة محاور أهمها: السكان والقوة العاملة، التعليم والتدريب، الصحة العامة والصحة الإنجابية، البيئة والتنمية المستدامة، قضايا التمكين والمشاركة في المجتمع.
- وفي نهاية الدراسة، تم اعتماد سبع توصيات هي:
- توحيد وتنسيق جهود الجهات المنفذة للسياسات بغرض تفعيل التشريعات وجعلها ذات أثر أكبر في حياة السكان: من الواضح أن الدولة تبذل جهوداً مكثفة على كل الصعد السكانية، غير أنه من الضروري أن تكون هذه الجهود منظمة ومتناسقة، لاسيما عندما تتشارك عدة جهات عامة في أدائها منفردة أو بالاشتراك مع جهات خاصة أو مؤسسات خاصة ذات نفع عام. وكمثال لذلك قضايا التمكين.
  - التوعية المنتظمة للسكان بالتشريعات المؤثرة عليهم: كثير من التشريعات تهم



السكان في الصحة والتعليم والرياضة والثقافة، والحقوق والإقامة، والإسكان وإيجار العقارات، وقوانين الأسرة، والسلامة العامة والمرورية، وغيرها. إن الجهل بالتشريعات يؤدي كثيراً إلى تجاهلها وقد لا يصلح عذراً لمخالفتها، ولكنه يضر على كل حال.

- التطوير المستمر لمنظومة التشريعات السكانية لتواكب حركة التنمية وتطلعات السكان المتجددة: إن متطلبات واحتياجات السكان تحكمها الكثير من المتغيرات والظروف، لاسيما في مجال العمل والسكن، والتعليم والصحة، والسلامة العامة والسلامة المرورية، ومتطلبات العيش الكريم مثل تدفق السلع وضبط أسعارها... الخ. ومن هنا، فإن التحديث المنهجي والمراجعة الدورية لهذه المنظومة من التشريعات تجعلها تواكب قضايا الجمهور وتلبي تطلعات السكان.

- إشراك أكبر قدر من السكان في تطوير منظومة التشريعات السكانية التي تهمهم قبل إصدارها: وذلك بالمسوح والاستبيانات قبل صدور التشريعات حتى تصدر التشريعات مرآة صادقة لإرادة السكان وطموحاتهم. إن صدور التشريعات كسياسات فوقية يفقدها الكثير من ارتباطها بوجدان السكان، مما يقلل من العلم بها والإلمام بأحكامها، وبالتالي ضعف نفاذها.

- استطلاع وقياس رأي السكان حول تطبيق التشريعات التي تهمهم بعد صدورها: وصولاً للتشريعات الأصلح وضماناً للتنفيذ الأسلم، وتحقيقاً للقبول لدى السكان، وهم أدري بمصالحهم.

- العمل على منع التزاحم التشريعي والمؤسساتي في كل محاور التشريعات السكانية: ففي بعض الجوانب وجدت الدراسة زخماً تشريعياً، وتزاحماً في المؤسساتية يضعف فرص الأداء الجيد ويخلق مناخاً لتنازع الاختصاصات، أو تضارب التوجهات، أو تغير السياسات.

- الاهتمام ببناء قدرات منفذي التشريعات وذلك لسببين، هما:

- ضمان تنفيذهم للتشريعات بشكل جيد يلبي الغاية التي من أجلها سن التشريع.

- أن السكان، أو الشريحة المنتفعة بالتشريع، لا يهمهم جودة النص بقدر ما يهمهم حسن نفاذه، وتحقيق المنفعة المرجوة من سنه.

## د) دراسة إدماج قضايا العمالة الوافدة في الاستراتيجيات والسياسات في دولة قطر

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على طبيعة تعاطي أدوات التخطيط المستقبلية في دولة قطر مع واقع العمالة الوافدة وتحديد طبيعة ومكانة ومجالات وآليات إدماج قضايا العمالة الوافدة في الرؤى المستقبلية والاستراتيجيات والسياسات التنموية الكلية والقطاعية.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من كون العمالة الوافدة في دولة قطر تشكل ٩٤,٣٪ من مجموع القوة العاملة النشيطة الكلية، الأمر الذي لا يمكن تجاهله في رسم السياسات التنموية والرؤى المستقبلية.

ومن خلال تحليل طبيعة إدماج قضايا العمالة الوافدة الواردة في مختلف الوثائق الرسمية المعتمدة في الدولة توصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات، أهمها:

- يقوم التخطيط الاستراتيجي والمستقبلي في مراحله النظرية والإعدادية على تحديد التوجهات الأساسية للمجتمع من خلال بلورة رؤية وطنية واضحة ومتماسكة. هذه الرؤية، التي تحدد معالم وملامح المستقبل، تحدد كذلك طبيعة الفاعلين ودور مختلف العوامل الذاتية والخارجية في تحديد ملامح المشروع المستقبلي. لهذا، تعتبر الغايات التنموية المعتمدة والمستهدفة في الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ إعلاناً عن تركيبة ومستويات مشاركة مختلف العوامل الفعالة في تحقيق السمات المستقبلية للمجتمع، بما فيها العمالة الوافدة.

- إذا كانت رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ قد حددت الإطار الكلي الذي تم من خلاله إدماج العمالة الوافدة في التنمية الوطنية، فإن الاستراتيجيات التنموية القطاعية قد حددت عبر أطر تفصيلية آليات إدماج العمالة الوافدة في مختلف قطاعات التنمية.

- إدماج العمالة الوافدة في السياسات التنموية القطاعية الذي ارتبط أساساً



باحياجات مختلف مكونات سوق العمل، حدد التوجهات المستقبلية للدولة في عملية الاستقدام وآليات تحديث هذا الاستقدام، لتحديد الأطر المطروحة ملامح سياسة وطنية في جلب العمالة الوافدة.

- التوجهات المعلنة في جلب العمالة الوافدة تخص كل المجالات دون استثناء. هذه المجالات التي ستزيد مع البدء في إنجاز مشاريع البنية التحتية ومتطلبات استضافة الدولة لكأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢.

- تعامل الاستراتيجيات القطاعية مع العمالة لم يقتصر على تحديد سياسة جلب العمالة فحسب، بل تعداه ليشمل الجوانب المجتمعية لهذا التواجد وطبيعة تفاعله مع المجتمع القطري، لاسيما تلك المرتبطة بتأثير تواجد أعداد واسعة من أبناء العمالة في المؤسسات التعليمية في الدولة وتأثير تواجد الخدم والمريبات على الواقع الاجتماعي للأطفال القطريين.

- الاستراتيجية الوطنية، التي تستمد مرتكزاتها من مبادئ الدستور الدائم والقيم السامية للمجتمع القطري، ركزت في سياساتها القطاعية على حماية حقوق العمالة وتوفير ظروف سليمة وآمنة لهم في العمل والإقامة.

- ومن أجل إدارة فعالة لإستقدام العمالة وضرورة دمج ذلك ضمن سياسة كلية أوصت الدراسة بما يلي:

- يتطلب تعدد مجالات توظيف العمالة الوافدة في الدولة وتعدد الاحتياجات المستقبلية من هذه العمالة ربط مختلف الاستراتيجيات القطاعية مع استراتيجية قطاع سوق العمل بصفة مباشرة لتحديد طلبات كل قطاع حتى يسهل تحديد الطلبات المرحلية من العمالة، وتحديد الطلب الكلي كذلك، وتحديد خصائص العمالة المطلوبة، وذلك لأن الاستراتيجيات القطاعية هي ترجمة لقطاعات وأنشطة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية تشكل مجتمعة قطاع سوق العمل.

- ويتطلب التخطيط الاستراتيجي المتعدد الأطراف دمج الطلب الكلي والمرحلي من العمالة الوافدة مع محددات مجتمعية وديموغرافية وثقافية أخرى، ليتم التوفيق بين

متطلبات التنمية الاقتصادية والاندماج والتوازن الاجتماعي والسكاني.

- إذا كانت المراحل السابقة قد تميزت بإنجاز تحول نوعي في طبيعة عمل المؤسسات الوطنية، فإن متابعة تنفيذ مختلف الاستراتيجيات القطاعية، وحتى السياسة السكانية، يتطلب جهداً مؤسساتياً جديداً يقوم على الإدارة المشتركة والمتبادلة، وذلك نظراً لتداخل وترابط القطاعات فيما بينها وتأثير بعضها ببعضها الآخر، من جهة، والسعي لتفادي التأثيرات غير المحسوبة بين غايات الاستراتيجيات، لاسيما في مجال تحديد حجم العمالة الوافدة المرغوب فيه وخصائصها، من جهة ثانية.

## ٢) مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر:

أنجزت اللجنة في ديسمبر عام ٢٠١١، بالتعاون مع جهاز الإحصاء، الإصدار الثالث من تقرير دولة قطر السنوي الموسوم بـ "مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر".

ويهدف هذا التقرير إلى مراجعة وتقييم مدى التقدم الذي أحرزته دولة قطر في استخدامها للموارد المتاحة بطرق مستدامة من خلال مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والسكانية، والاقتصادية، والبيئية، وإلى توفير قاعدة بيانات يمكن الركون إليها من قبل صناع القرار عند بناء الاستراتيجيات والسياسات التنموية

وقد اشتمل التقرير على ثلاثة فصول، هي:

**الفصل الأول:** يحتوي هذا الفصل على (١٦) مؤشراً من المؤشرات السكانية والاجتماعية، كمعدل النمو السكاني، ومستوى تحصيل البالغين في المرحلة الثانوية، وعدد الجرائم المسجلة لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان.. الخ.

فبالنسبة لمؤشر معدل النمو السكاني، على سبيل المثال، يشير التقرير إلى تذبذب هذا المؤشر خلال العشرة أعوام السابقة. ففي حين ارتفع عام ٢٠٠٨ إلى (٩, ١٨ ٪)، عاد وانخفض بصورة حادة عام ٢٠١٠ إلى (٦, ٤ ٪). والسبب الرئيس لارتفاع هذا المؤشر، يعود إلى طبيعة سوق العمل القطري الذي امتص أعداد هائلة من قوة العمل الوافدة في مشروعات إنتاج الغاز والنفط والبناء وغيرها من المشروعات التنموية الضخمة،



مما ساهم في ارتفاع معدل النمو السكاني عام ٢٠٠٨ بصورة غير مسبقة. ولكن، وبعد اكتمال المشروعات التنموية المذكورة، تراجع طلب سوق العمل على الأيدي العاملة الوافدة، فانخفض معدل النمو السكاني بصورة حادة.



**الفصل الثاني:** يشتمل هذا الفصل على (١٨) مؤشراً اقتصادياً، كنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، عدد خطوط الهاتف الجوال لكل ١٠٠ شخص، والتحويلات النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي... الخ.

فبالنسبة لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، على سبيل المثال، يشير التقرير إلى ارتفاعه من نحو (٢٧,٣) ألف دولار في عام ٢٠٠١ إلى (٧٤,٩) ألف دولار في عام ٢٠١٠، محققاً معدل نمو سنوي قدره في المتوسط (١١,٩) % بالأسعار الجارية.

بناءً عليه، تصنف دولة قطر في تقارير المنظمات والهيئات الدولية ضمن الدول المرتفعة الدخل، حيث يتجاوز فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠ نظيره في الدول المتقدمة والبالغ (٣٧) ألف دولار. ومن المتوقع أن يستمر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع خلال السنوات القادمة نتيجة للنمو الاقتصادي المرتفع الذي تشهده الدولة.



**الفصل الثالث:** ويتكون هذا الفصل من (٦) مؤشرات بيئية، كالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون، والأراضي الصالحة للزراعة، ونسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية... الخ.

فبالنسبة لمؤشر المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، على سبيل المثال، ارتفع بصورة ملحوظة من (١٧٩,٣٠) طن متري عام ٢٠٠١ إلى (٢٠٢٧) طن متري عام ٢٠١٠، أي بنمو سنوي قدره (٢٧,٤٪). ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في استيراد مركبات الكلور والفلور العضوية -٢٢، وهذا يبين أن الإجراءات المتخذة للحد من استيراد واستعمال المواد المستنفذة لطبقة الأوزون لم تسهم في التقليل من الطلب الصناعي والشخصي على مركبات الكلور والفلور العضوية -٢٢.



## ثالثاً

# تنظيم ورش العمل واللقاءات والاجتماعات



## ١) ورشة عمل "متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية":

نظمت اللجنة الدائمة للسكان ورشة عمل "متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية" في ٣٠ مايو ٢٠١١، بحضور ومشاركة سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني، رئيس اللجنة، وخبراء من صندوق الأمم المتحدة للسكان.



وقد عقدت الورشة بهدف مناقشة ما تم إنجازه في المرحلة الثانية لتنفيذ السياسة السكانية، والتعرف على أهم المعوقات والصعوبات التي تعترض سبيل ذلك التنفيذ واقتراح أنجع السبل للتغلب عليها، كما هدفت إلى تبادل الرأي حول طرق إدماج السياسة السكانية ضمن استراتيجية التنمية الوطنية وباقي الاستراتيجيات القطاعية.

وقد شارك في أعمال الورشة أعضاء اللجنة الدائمة للسكان، والمشاركون في إعداد السياسة السكانية، ورؤساء وأعضاء المجموعات التنفيذية (نقاط ارتكاز السياسة السكانية)، وخبراء من وزارت ومؤسسات الدولة. كما شارك فيها طلاب وطالبات من جامعة قطر ومن المدارس



## الثانوية.

وافتتحت الورشة بعرض عام لمراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية قدمه الدكتور حسن إبراهيم المهندي، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان، حيث تحدث عن مراحل إعداد السياسة السكانية للدولة، كما استعرض المرحلة الأولى من تنفيذ برنامج العمل، وتطرق إلى أهمية قرار مجلس الوزراء بشأن تقرير حالة سكان قطر والمتضمن دعوة الوزارات والمؤسسات المعنية بالقضايا السكانية للمشاركة في تنفيذ السياسة السكانية. وفي ختام عرضه تطرق د. حسن المهندي إلى إدماج السياسة السكانية ضمن استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦، مؤكداً على وجود تشابه كبير بين أهداف السياسة والاستراتيجية.

وقد تضمنت الورشة أربع جلسات حوارية لمناقشة خطوات التنفيذ في المحاور الرئيسية للسياسة السكانية، حيث:

- خصصت الجلسة الأولى للتداول بشأن الآليات المناسبة لإدماج أهداف السياسة السكانية ضمن استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦، وتحدث فيها سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني، رئيس اللجنة الدائمة للسكان، مؤكداً على ضرورة استمرار السياسة السكانية مع أخذ المستجدات بعين الاعتبار، وعلى أهمية الشراكة



بين جميع الجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية لمواجهة التحديات والعقبات التي تواجه تنفيذ تلك السياسة. وأكد سعادة رئيس اللجنة على التكامل والتنسيق بين السياسة السكانية واستراتيجية التنمية الوطنية، كما أشار إلى أهمية تفعيل دور الإعلام في التوعية بأهداف السياسة ومشاريع الاستراتيجية.

• ونوقشت في الجلسة الحوارية الثانية القضايا المتعلقة بالنمو السكاني والتركيبية السكانية، والنمو الحضري، والإسكان، والقوى العاملة. وقد طرح الحضور عدداً من الأسئلة والمداخلات حول بعض القضايا السكانية مثل أسباب عزوف الشباب عن الزواج وتأخر سن زواج الفتيات، ودور غلاء المهور والتكاليف الباهظة لحفلات الزواج في ذلك، وعدم كفاية الخطط المعدة لتوفير السكن للشباب المقبلين على الزواج وغيرها من المشكلات التي يساعد حلها في تحقيق هدف زيادة النمو الطبيعي للمواطنين.

• وتناولت الجلسة الحوارية الثالثة قضايا التعليم والتدريب، والصحة، والبيئة والتنمية المستدامة، وقاعدة البيانات السكانية.

• وركزت الجلسة الحوارية الرابعة على قضايا التمكين، بما فيها المسائل المتعلقة بتمكين المرأة والطفولة والشباب والمسنين وذوي الإعاقة.

واختتمت الورشة بإجراء تقييم عام لخطوات متابعة تنفيذ السياسة السكانية، حيث تم التركيز على الدور المنوط بنقاط الارتكاز والجهات التي يمثلونها في الوصول إلى الأهداف المرجوة.

## ٢) اليوم القطري للسكان ٢٠١٠ :

احتفلت اللجنة الدائمة للسكان باليوم القطري للسكان يوم الخميس ٢٠ أكتوبر ٢٠١١، حيث نظمت ملتقى شارك فيه أعضاء اللجنة الدائمة للسكان، والمشاركون في إعداد السياسة السكانية، ورؤساء وأعضاء المجموعات التنفيذية لبرنامج العمل (نقاط الارتكاز)، وممثلون عن الجهات والمؤسسات ذات العلاقة بالقضايا السكانية. كما شارك في أعمال الملتقى طلاب



وطالبات من المراحل التعليمية المختلفة، والفائزون في مسابقة اليوم القطري للسكان. وقد حددت أهداف الملتقى بـ:



- استعراض ماتم إنجازه خلال السنة الثانية من تطبيق السياسة السكانية.
- مناقشة أهم القضايا السكانية في دولة قطر واقتراح أنجع السبل لمعالجتها.
- تكريم الفائزين بمسابقة اليوم القطري للسكان ٢٠١١.
- تحديد الأولويات وطريقة العمل في المرحلة المقبلة.

وقد تضمن اليوم القطري للسكان أربع جلسات، هي:

- الجلسة الأولى (جلسة الافتتاح): افتتح الاحتفال بكلمة ضيف الشرف، سعادة السيد حسن بن عبد الله الغانم، وزير العدل، حيث أشاد بالنهضة التنموية التي تشهدها دولة قطر، والتي تتطلب من جميع الوزارات والمؤسسات مواكبة التحولات السريعة المرافقة لتلك النهضة. وعرض سعادته للجهود التي تبذلها وزارة العدل في مجال مراجعة القوانين وسن الجديد منها بما يؤدي إلى إقامة دولة القانون.

ثم تحدث سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني، رئيس اللجنة الدائمة للسكان، مرحباً بالحضور، ومستعرضاً أهم مراحل وضع السياسة السكانية وتنفيذها، مؤكداً أن هذه السياسة تهدف إلى إحداث تغيير كمي ونوعي في المتغيرات السكانية والتعليمية والصحية والبيئية... الخ، بما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر، ويرتقي بقدراتهم، ويوسع خياراتهم، ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته.



بعد ذلك استعرض الدكتور حسن إبراهيم المهندي، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان، أهم ما ورد في تقرير ”حالة سكان قطر: عامان على انطلاق السياسة السكانية“، وهو التقرير الثاني في سلسلة التقارير السنوية التي تصدرها اللجنة بهدف التعريف بما أنجز خلال السنة في تحقيق أهداف السياسة السكانية، والعقبات والتحديات التي ما تزال تحول دون ذلك، والأولويات التي ترى اللجنة التأكيد عليها خلال السنة المقبلة لتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية.

وفي ختام الجلسة الافتتاحية، كرم سعادة رئيس اللجنة وسعادة وزير العدل الفائزين في مسابقة اليوم القطري للسكان التي هدفت لزيادة الوعي بالقضايا السكانية لدى مختلف شرائح الاجتماعية، والتي تضمنت مسابقة للرسم لتلاميذ المرحلة الابتدائية، ومسابقة للخاطرة والمقالة العلمية لطلبة المرحلتين الإعدادية والثانوية، ومسابقة للبحث العلمي للباحثين وطلبة المرحلة الجامعية، ومسابقة للتصوير الضوئي للموهوبين من هواة هذا الفن.



- **الجلسة الثانية:** في هذه الجلسة، التي أدارتها الشيخة حصة بنت خليفة آل ثاني، عرض الدكتور عوض الجيد للدراسة التي أصدرتها اللجنة الدائمة للسكان بعنوان: "المنظومة التشريعية والقضايا السكانية في دولة قطر"، مبيناً مكانة التشريعات في بنية الدولة الحديثة، وعلاقة منظومة التشريعات ذات التوجهات والأحكام العامة، ومتوقفاً بشكل أكثر تفصيلاً عند التشريعات ذات العلاقة المباشرة بأهداف السياسة السكانية، والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة بشأن هذه التشريعات.
- **الجلسة الثالثة:** وفي هذه الجلسة عقدت أربع حلقات نقاشية تم التداول فيها بأولويات المرحلة القادمة وأسلوب العمل. والحلقات النقاشية هي: السكان والقوى

العاملة، والتعليم والتدريب، والصحة والصحة الإنجابية والبيئة والتنمية المستدامة، وقضايا التمكين.

### ٣) دورة تدريبية حول "التطبيقات السكانية في دولة قطر"؛

نظمت اللجنة الدائمة للسكان، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والجامعة الأمريكية بالقاهرة، دورة تدريبية خاصة بـ «التطبيقات السكانية في دولة قطر»، وذلك خلال الفترة ٢٠ نوفمبر - ١ ديسمبر. وشارك في هذه الدورة عدد من نفاط ارتكاز السياسة السكانية ومن الجهات المعنية بالقضايا السكانية، ولاسيما وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الداخلية، وجهاز الإحصاء، والأمانة العامة للتخطيط التنموي، والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة.

وتهدف هذه الدورة إلى إيجاد كفاءات وطنية متخصصة في مجال القضايا السكانية. وتحقيقاً لهذا الهدف، اشتمل برنامج الدورة على موضوعات نظرية وعملية مختلفة توزعت على مدار أسبوعين متواصلين،

- ففي الأسبوع الأول من هذه الدورة، تم التركيز على جملة من المسائل، أهمها: العلاقات المتشابكة بين السكان والتنمية، ورؤية قطر والقضايا السكانية ذات الأولوية، وتعريف علم السكان ومصادر البيانات السكانية، وأدوات التحليل الديموغرافي، إضافة إلى بعض التطبيقات العملية على تركيب وتفسير الهرم السكاني والفرصة السكانية... الخ.

- أما الأسبوع الثاني من هذا البرنامج، فخصص لتدريب المشاركين في الدورة على التطبيقات العملية لمجموعة من المؤشرات الأساسية الخاصة بالإنجاب، والإحلال والتكاثر، والزواج والطلاق. إضافة إلى ذلك، تم التركيز على الإسقاطات السكانية وطرقها وسواها من المسائل ذات الصلة.

وفي ختام هذه الدورة، تم الحديث عن الأولويات والأهداف التنموية لدولة قطر، إضافة إلى الخطوات المستقبلية.



## ٤) الاجتماع الثالث عشر لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في البلدان العربية :



الدوحة، ١٤-١٦ نوفمبر ٢٠١١

نظمت اللجنة الدائمة للسكان، بالتعاون مع جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الاجتماع السنوي الثالث عشر لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدوحة خلال الفترة ١٤-١٦ نوفمبر ٢٠١١. ويأتي هذا الاجتماع بعد سنتين من اعتماد إعلان الدوحة للسكان والتنمية ٢٠٠٩ وقبل ٢ سنوات من ICPD +20. وتكمن أهمية هذا الاجتماع في كونه يأتي في فترة مصيرية في حياة الشعوب العربية، حيث تتكون مفاهيم مستحدثة ترسم واقعاً جديداً على كافة المستويات.

وهدف الاجتماع هو تعزيز جهود الدول في قراءة الوضع الحالي والسابق، ووضع أولويات ورؤية مستقبلية، وبلورة الآراء والمقترحات، وتعزيز تمكين الشباب، ومتابعة تنفيذ خطة عمل السكان والتنمية للمرحلة المقبلة لـ ICPD +20 وما بعد في ضوء المستجدات الحاصلة في العالم العربي.

وقد حضر الاجتماع ممثلو ١٥ دولة عربية، هي: قطر، فلسطين، العراق، مصر، المغرب، تونس، الأردن، السودان، لبنان، جيبوتي، الكويت، عمان، السعودية، الإمارات، اليمن، وممثلو الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وخبراء ومجموعة من الشباب العرب.

وبدأت أعمال الاجتماع الثالث عشر لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في البلدان العربية بجلسة افتتاحية تضمنت كلمات لكل من:

- سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني، رئيس اللجنة الدائمة للسكان في دولة قطر
  - معالي وزير الإعمار والإسكان في جمهورية العراق، السيد محمد صاحب الدراجي
  - سعادة السيد حافظ شقير، مدير المكتب العربي لصندوق الأمم المتحدة للسكان
  - سعادة السفير الدكتور خالد الوحيشي، مدير إدارة السياسات السكانية والهجرة في جامعة الدول العربية.
- ثم قدم أهداف الاجتماع وبرنامج الدكتور حسن إبراهيم المهدي، نائب رئيس اللجنة



الدائمة للسكان في دولة قطر.

وعلى مدار ثلاثة أيام، ناقش المجتمعون في سبع جلسات خصصت لهذا الغرض عدة موضوعات، أهمها:



- عرض ومناقشة نتائج تقرير الشباب العربي
- متابعة تنفيذ خطة عمل السكان والتنمية للمرحلة المقبلة
- عرض تقرير أولي حول متابعة تنفيذ إعلان الدوحة حول السكان والتنمية ٢٠٠٩
- تداعيات مستجدات الأحداث في الساحة العربية على الأجندة السكانية

وفي ختام هذا الاجتماع، قدم المشاركون شكرهم للجنة الدائمة للسكان في دولة قطر على استضافتها للاجتماع الثالث عشر للجان السكانية والإشادة بجهودها في الإعداد الجيد وكرم الضيافة، ورحبوا بعقد الاجتماع الرابع عشر للمجالس واللجان الوطنية للسكان في البلدان العربية في الجمهورية اللبنانية، وثنوا جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان لدعمه المتواصل للعمل السكاني وطنياً وعربياً وحرصه على التعاون المتواصل والمشاركة الفنية القيمة في اجتماعات المجالس واللجان الوطنية للسكان في البلدان العربية.

# رابعاً

## التعاون الإقليمي والعربي والدولي



## (١) التعاون الإقليمي:

شاركت اللجنة الدائمة للسكان بدولة قطر في الاجتماع العاشر للجنة السياسات السكانية بدول مجلس التعاون الذي عقد يومي ٥ و ٦ ابريل ٢٠١١ في مقر الأمانة العامة بالرياض. وشارك في الاجتماع ممثلون عن جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة، عدا مملكة البحرين التي اعتذرت عن عدم المشاركة.

وقد ناقش المشاركون في الاجتماع مرثيات الدول الأعضاء بشأن المواضيع المطروحة للنقاش وأهمها الإطار العام للاستراتيجية السكانية بدول المجلس، وتقرير الواقع السكاني بدول المجلس (٢٠٠٨-٢٠١٠)، وتحديد منهجية إعداد الإسقاطات السكانية بدول المجلس. كما أخذت اللجنة علماً بالطرح الذي طرحه مندوب دولة قطر بالنسبة لقيام دولة قطر بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بإنشاء مركز للدراسات السكانية في الدولة.

كما شاركت اللجنة الدائمة للسكان في الاجتماع الحادي عشر للجنة السياسات السكانية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي انعقد في مقر الأمانة العامة للمجلس بالرياض يومي ٢ و ٣ من شهر أكتوبر الجاري.

وتناول هذا الاجتماع السنوي متابعة إعداد مسودة الإطار العام المطور للاستراتيجية السكانية، وإعادة تصميم الاستبانة الخاصة ببيانات السكان في دول المجلس. وقد تم الاتفاق على أن تحتوي هذه الاستبانة على بيانات شاملة ومركزة يمكن من خلالها رصد الواقع السكاني في الدول الأعضاء، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية السكانية، وتعبئة الاستبانة سنوياً من قبل الجهات المختصة بالدول الأعضاء. كما ناقش الاجتماع تقرير الواقع السكاني بدول المجلس، وهو التقرير الذي يصدر كل عامين ويرصد مستجدات المشهد السكاني في جميع دول المجلس.

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة السياسات السكانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تسعى إلى وضع سياسات سكانية موحدة لدول المجلس وتنسيق الجهود في المجال السكاني، وإتاحة الفرصة لتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء في المجلس.

## ٢) التعاون العربي:

تسهم اللجنة الدائمة للسكان في تعزيز العمل السكاني العربي المشترك من خلال العديد من الفعاليات، ولا سيما اجتماعات رؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية التي ينظمها القطاع الاجتماعي بجامعة الدول العربية سنوياً، والتي انعقد آخرها، أي الاجتماع الثالث عشر، في الدوحة بين ١٤ و١٦ نوفمبر عام ٢٠١١. وقد شاركت اللجنة الدائمة للسكان في هذا الاجتماع بزخم كبير في الإعداد والتنظيم والمناقشة.

وقد توزعت أعمال الاجتماع، بعد الجلسة الافتتاحية، على سبع جلسات، وذلك على النحو الآتي:

- **الجلسة الأولى:** خصصت لعرض ومناقشة آخر نتائج تقرير الشباب العربي في صيغته الأولى من قبل الدكتورة غادة برسوم، حيث عرضت للخطوات المنوي القيام بها عند إعداد التقرير، والتي تضمنت شرحاً للتحديات المتمثلة بما يجري حالياً على الساحة العربية وما تشهده من أوضاع صعبة، إضافة إلى الصعوبة المتمثلة في اختلاف البيانات بين بلد عربي وآخر والتفاوت بين الشباب في العالم العربي لاسيما في الدخل.





• **الجلسة الثانية:** تناولت مسألة متابعة تنفيذ خطة عمل السكان والتنمية للمرحلة المقبلة (ICPD +)، حيث عرضت فيها مداخلات لكل من السيد حافظ شقير، مدير المكتب العربي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والسيد Kwabana Osei والدكتور عبدالله الزعبي من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

• **الجلسة الثالثة:** قدم الدكتور طارق الكبسي تقريراً أولاً حول متابعة تنفيذ إعلان الدوحة حول السكان والتنمية على الصعيد العربي، حيث جرت مناقشة مستفيضة للصعوبات والتحديات التي تواجه ذلك التنفيذ في بعض الدول العربية.

• **الجلسة الرابعة:** تناولت الأبعاد السكانية للأحداث الجارية في المنطقة العربية (عرضها الدكتور حافظ شقير)، وتداعيات الأحداث المذكورة على الأجندة السكانية (عرضها الدكتور حسني عبيدي). ثم قدم الدكتور نظام الشافعي ورقة حول الأوضاع السكانية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مبيناً الخصائص التي تميز هذه الأوضاع عنها في الدول العربية الأخرى، ولاسيما ما يتعلق باختلالات التركيبة السكانية لتلك الدول.

• **الجلسة الخامسة:** قدم الدكتور أحمد عبد المنعم ورقة حول أولويات البيانات السكانية وكيفية توفيرها على الوجه المطلوب، كما قدم السفير خالد الوحيشي عرضاً حول تداعيات الأحداث الجارية في بعض البلدان العربية على الهجرة واللجوء.

• **الجلسة السادسة:** قدم ممثلو كل من قطر، اليمن، الأردن، لبنان، السودان، السعودية، العراق، عروضاً حول نشاطات المجالس واللجان الوطنية للسكان لعام ٢٠١٠، وركزت العروض على السياسات السكانية والدراسات المتخصصة.

• **الجلسة السابعة:** تلا الدكتور حسن المهندي، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان، في هذه الجلسة الختامية، توصيات الاجتماع التي كان أهمها:

- إنشاء صندوق عربي لدعم السياسات السكانية والمساهمة في تمويل المشروعات التي تقرها اجتماعات هذه المجالس واللجان.

- عقد مؤتمر دولي حول الشباب وقضايا السكان والتنمية بما يساهم في التعريف بقضايا الشباب العربي والاطلاع على التجارب العربية والدولية في مجالات تمكينهم.
- إعطاء قطاع الشباب الأولوية ضمن السياسات والبرامج السكانية باعتباره شريكاً فاعلاً في سياسات السكان والتنمية، وشددت على ضرورة تعزيز التواصل بين المجالس واللجان الوطنية للسكان وقطاعات الشباب وتدعيم منظماتهم وشبكاتهم الاجتماعية وتوسيع مشاركاتهم في السياسات السكانية صياغة تنفيذاً ومتابعة.
- التأكيد على تدعيم الجهود البحثية والدراسية المعنية بقطاع الشباب بما يوفر بيانات دقيقة وموثوقة ومتجددة تسمح بإعداد سياسات سكانية فعالة تستجيب لحاجات الشباب.
- إنشاء مركز عربي للبحوث والدراسات السكانية حول الشباب لتوفير معلومات إحصائية حول هذه الفئة، وذلك بالتعاون مع المنظمات والجهات الدولية المعنية.
- تشكيل لجنة دائمة مصغرة تضم خمسة أعضاء من ممثلي المجالس واللجان الوطنية للسكان تجتمع دورياً لتقديم الدعم لإدارة السياسات السكانية والهجرة بجامعة الدول العربية في مجال متابعة تنفيذ توصيات المجالس واللجان السكانية السنوية.
- تعزيز التعاون والشرابة بين اللجان والمجالس الوطنية للسكان والجهات الدولية المعنية للإعداد والتحضير للمؤتمر العربي للسكان المقرر عقده عام ٢٠١٣، وكذلك للمؤتمر الدولي للسكان المزمع عقده عام ٢٠١٤.
- ضرورة تكثيف الاهتمام بقضايا الهجرة الدولية باعتباره أحد أبرز التحديات السكانية في الوطن العربي كون الهجرة في تزايد مستمر، وتيسير تنقل السكان بين الدول، ولاسيما الكفاءات المتخصصة والشبابية بما يلبي احتياجات هذه الدول ويحد من البطالة في الدول المرسلة للعمالة ويعظم الفائدة من الكفاءات العربية.
- وفي كلمته الختامية، أكد الدكتور حسن المهدي، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان، أن



تنفيذ توصيات هذا الاجتماع يصبح أكثر إلحاحاً في الظروف الحالية التي تمر بها المنطقة، مشيراً إلى أن الاجتماع عقد في فترة مصيرية من حياة الشعوب العربية. ونبه إلى ضرورة قراءة مستجدات الوضع في المنطقة ودراستها وتحليلها بغية الارتقاء بالجهود لتكون عند مستوى الأحداث التي تمر بها الأمة.

### (٣) التعاون الدولي:

شاركت اللجنة الدائمة للسكان بدولة قطر ضمن بعثة قطر الدائمة لدى الأمم المتحدة في الدورة السنوية لعام ٢٠١١ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة للسكان بنيويورك خلال الفترات الآتية:

- من ٢١ يناير وحتى ٧ فبراير ٢٠١١: افتتحت جلسات هذا الاجتماع ببيان قدمته السيدة هيلن كلارك، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ركزت فيه على الأزمة الاقتصادية والمالية التي يمر بها العالم وأثارها على الطبقات الفقيرة والمعوزة، مشددة على ضرورة بناء نظام متعدد الأطراف قوي يدعم صوت المستضعفين والدول الأقل نمواً، ويوفر فرص النجاح للمعوزين والفقراء في جميع أنحاء العالم. كما وتحدث في هذا الاجتماع المندوب الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة، باسم مجموعة ل ٧٧ والصين، حيث أشار إلى نية المجموعة الاستمرار في العمل بشكل بناء مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للوصول إلى الأهداف الإنمائية المنشودة، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي بيان دولة قطر المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي ألقته سعادة السفيرة، الشيخة عليا بنت أحمد آل ثاني، تم التأكيد على الأهمية التي توليها دولة قطر لدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ البرامج التنموية في الـ ١٦٦ بلداً المتواجد فيها، لاسيما في المشورة والخبرة التقنية اللازمة لإنجاح وتنمية القدرات الوطنية ومساعدة الدول النامية على تحديد العقبات التي تقف أمام تحقيق تقدم ملموس في القضاء على الفقر والأوبئة وتحسين مستوى عيش السكان، بالإضافة إلى الجهود الرامية إلى التخفيف من تأثير ظاهرة التغير المناخي على استدامة التنمية.

ومن جهته، ألقى الدكتور حسن إبراهيم المهندي، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان، بيان الدولة في الجلسة الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان، حيث أوضح أن دولة قطر تولي اهتماماً بالغاً لتنفيذ الولاية المناطة بالمجلس التنفيذي، نظراً لما تراه من أهمية لدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مساعدة الدول على تحقيق التنمية، لا سيما بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وأشار الدكتور المهندي إلى المعاناة المستمرة للشعوب العربية القابعة تحت الاحتلال في فلسطين المحتلة والجولان السوري المحتل وبعض المناطق في الجنوب اللبناني، مؤكداً على أن الحل الجذري للشعوب الرازحة تحت الاحتلال لا يكون إلا بإنهاء الاحتلال.

وأضاف نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان قائلاً: «نحن على بعد خمس سنوات من التقييم العام لآفاق الأهداف الإنمائية للألفية نرى أننا بحاجة إلى التوفيق بين قيمنا السامية المشتركة وتحقيق التزامات وعود الدول المتقدمة تجاه البلدان الفقيرة والأكثر تضرراً. ولا يفوتني أمام المستجدات على الساحة الإقليمية والدولية التأكيد على حرص بلدي على ضرورة إيجاد سياسات تنموية مبتكرة تقوم على إدماج مختلف الفئات الاجتماعية، لا سيما الحساسة منها، كالشباب، في مختلف المجالات الحيوية ودعم المبادرات التنموية المحلية والإقليمية، سواء كان ذلك من خلال تفعيل التعاون الإقليمي في مختلف المجالات التنموية أم من خلال إشراك مختلف الفاعلين المحليين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فالسلام والأمن والاستقرار والمساواة والإدماج هي من أهم مقومات التنمية وضمان ديمومتها».

وأشار الدكتور المهندي إلى أن دولة قطر ستقوم بتنظيم مؤتمر حول مدى نجاح الدول العربية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الدوحة في أكتوبر من عام ٢٠١٠. وسيركز المؤتمر على اعتبار تحقيق تلك الأهداف جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وليس منحة من الحكومات أو من المجتمع الدولي. وسيبحث المؤتمر، فضلاً عن ذلك، في آلية مناسبة لدمج الأهداف الإنمائية للألفية بشبهاتها كأهداف تحالف الحضارات، لا سيما الأهداف المتعلقة بالتعليم والصحة وما شابه.



وفي ختام كلمته، تحدث الدكتور المهدي عن الجهود الكبيرة التي تبذلها دولة قطر من أجل تحقيق التنمية الشاملة استناداً إلى رؤية قطر الوطنية، عن طريق تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦، والسياسة السكانية التي تسعى إلى تطوير مختلف الجوانب المتعلقة بالسكان، ولاسيما في مجالات الصحة والتعليم وقضايا التمكين المختلفة. كما أشار إلى مبادرات الدولة الخلاقة للدفع قدماً بعملية التنمية في مختلف بلدان العالم، مثل مبادرة ”التعليم فوق الجميع“ لنشر التعليم في مناطق الصراعات، ومشروع ”صلتك“ لتوفير فرص عمل للشباب في الدول الأقل نمواً، وإنشاء صندوق الجنوب للمساعدات الإنسانية للدول النامية، ومبادرة ”تحالف الحضارات“ التي ستستضيف الدوحة منتداها الرابع في ديسمبر ٢٠١١.

والجدير بالذكر أن وفد دولة قطر قام بتسيير مشروع مقرر «تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز القدرات الوطنية». كما شارك وفد دولة قطر في المناقشات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية، وتم الأخذ بمقترحات الوفد المتعلقة بتشاور مكتب تقرير التنمية البشرية مع الدول الأعضاء بشكل شمولي وغير انتقائي.

• من ٦ وحتى ١٧ يونيو ٢٠١١: في مستهل الاجتماع بين المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان التقدم الملموس الذي حققه تنفيذ الخطة الاستراتيجية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ولفت الانتباه إلى أن مثل هذه الخطط من شأنها أن تجعل صندوق الأمم المتحدة للسكان منظمة أكثر فعالية وتنظيماً. وقدم السيد المدير التنفيذي تقريره السنوي، الذي ناقش فيه عدداً من القضايا من قبيل دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للدول لاستيفاء حاجات دينامييتها السكانية الخاصة والارتقاء ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD)، والاهتمام بالتأخير الحاصل في تحقيق التقدم المرجو بخصوص الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتحسين صحة الأمومة.

بعد ذلك، أوضحت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيانها الموجه إلى المجلس التنفيذي الخطوط العريضة لأجندة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما فيما يتعلق بالتغيير التنظيمي في سياق المشهد المقلق للتنمية على المستوى الدولي.

• ومن جهته، أعرب الدكتور حسن بن إبراهيم المهدي، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان، في بداية تلاوته لبيان دولة قطر عن تقديره للجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان، لاسيما دعمه للدول النامية في تحقيق برامجها التنموية. كما نوّه بالتنسيق والشراكة الدائمين بين مؤسسات دولة قطر - وعلى رأسها اللجنة الدائمة للسكان - وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ونوه الدكتور المهدي إلى إشادة دولة قطر بما تحظى به سياستها السكانية التي اعتمدت سنة ٢٠٠٩ من الدعم الكبير والمتعدد الأطراف الذي يقدمه لها صندوق الأمم المتحدة للسكان ومساعدته في تحديد آليات تنفيذها، وعلى رأسها ما يتعلق ببناء القدرات الوطنية للدولة. وأشار إلى اتفاقية التعاون متوسطة وبعيدة المدى بين الصندوق واللجنة الدائمة للسكان، والتي تتمحور أهدافها على تدريب الموارد البشرية القطرية وتعزيز قدراتها من الناحيتين الكمية والنوعية، وهذا ينسجم مع غايات وأهداف رؤية قطر الوطنية. وفي هذا الصدد، أكد أن دولة قطر تستجيب دوماً لدعم جمع البيانات وتحليلها وجعلها في متناول الجميع للاستفادة منها، وبموجبه أطلق جهاز الإحصاء مشروع دولة قطر لتبادل المعلومات يقدم من خلاله بيانات دقيقة وموثوقة ومعتمدة بشأن القضايا السكانية والاقتصادية والاجتماعية. كما ثمن الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اضطلاعها بأدوار هامة وحاسمة تتعلق بدعمه لجميع مسارات التنمية في العالم وتدخله أثناء الكوارث الطبيعية ومساهمته إلى جانب الإدارة البيئية للحد من الفقر والقضاء على كافة أشكاله. وبهذا الصدد، أبدى استعداد دولة قطر الدائم للحوار والتعاون مع مختلف دول العالم في جميع الجوانب، لاسيما منها الجوانب الإحصائية المتعلقة بتقرير التنمية البشرية. أما على الصعيد المحلي، فقد أشار السيد نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان أن قطر استفادت كثيراً من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان في تحديد رؤيتها الوطنية ٢٠٣٠ وفي وضع استراتيجيتها الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦. وأشار إلى أن السياسات التنموية المتكاملة لدولة قطر قادت البلد إلى تحسين الظروف الاجتماعية للسكان، وقطعت أشواطاً كبرى في تحقيق معظم الأهداف الإنمائية، لاسيما الهدفين ٤ و ٥، فضلاً عن توفير السبل الممكنة لتمكين المرأة القطرية وضمان حقها في العمل والعيش الكريم. وصرح أن استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦



لدولة قطر أعلنت عن جملة من المشاريع الاجتماعية والاقتصادية تماشياً مع غايات الميثاق العالمي لفرص العمل وتوفير الحماية الاجتماعية، والذي يعتبر من بين الآليات المهمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولم تفته الإشارة إلى التحولات السياسية والاجتماعية الراهنة في العالم العربي، داعياً إلى ضرورة الاهتمام بالشباب وصياغة السياسات التنموية من جديد، صياغةً تخولها عكس آمال الشعوب العربية نحو غدٍ أفضل. كما حثّ صندوق الأمم المتحدة للسكان على توسيع مجال أنشطته لتواكب التغيرات الجذرية في المنطقة العربية.

وفي الختام، عبر الدكتور المهندي عن أمله في أن تساعد قرارات المجلس التنفيذي المتمخضة عن دورته السنوية على تنفيذ برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان.

## خامساً التوعية والإعلام



## ( ١ ) تحديث موقع اللجنة على الشبكة العنكبوتية :

حرصاً منها على أهمية رفع الوعي العام بالقضايا والتحديات السكانية وأهمية مشاركة جميع فئات المجتمع بمواجهتها، واصلت اللجنة تحديث موقعها الإلكتروني المطور على الشبكة العنكبوتية ([www.ppc.gov.qa](http://www.ppc.gov.qa)). ويهدف موقع اللجنة إلى نشر المعلومات والدراسات والبحوث المتعلقة بالقضايا السكانية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على الدولة بحيث يستفيد منها المتصفحون للموقع.

ويشمل الموقع المواضيع الأساسية للجنة الدائمة للسكان: تعريف باللجنة ورسالتها ورؤيتها وأهدافها وإنجازاتها، وتعريف بالمكتب الفني، ونبذة عن السياسة السكانية، ونقاط ارتكاز السياسة السكانية. كما يشتمل الموقع على إصدارات اللجنة الدائمة للسكان التي تناولت محاور السياسة السكانية في دولة قطر، وسلسلة دراسات سكانية، ونشرة سكان، وصفحة الفيسبوك، إضافة إلى مجموعة من الأخبار المتجددة التي تتعلق بنشاطات وفعاليات اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني.

## ( ٢ ) صفحة اللجنة الدائمة للسكان على الفيسبوك :

بتاريخ ٢٠١١/٤/٢١ أطلقت اللجنة الدائمة للسكان صفحة خاصة بها على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» بهدف توسيع دائرة الحوار الذي بدأ في منتدى اللجنة على موقعها الإلكتروني حول القضايا السكانية الرئيسية في الدولة. كما تسعى اللجنة من هذه الخطوة الى إشراك مزيد من المهتمين، بمن فيهم الشباب القطري، في التبادل الحر للآراء ووجهات النظر حول تلك القضايا، وبالتالي رفع مستوى الوعي الاجتماعي بالمسائل السكانية وما تطرحه من مشكلات، وما يمكن اقتراحه من حلول ومعالجات لتلك المشكلات. وتتضمن الصفحة تعريفاً باللجنة الدائمة للسكان وأنشطتها المتنوعة من مؤتمرات وندوات وورش عمل ولقاءات...إلخ.

وتأمل اللجنة من خلال هذه الخطوة إلى نشر الوعي العام بالقضايا السكانية والوصول إلى جميع فئات المجتمع، لاسيما الشباب. وقد بين تقريراً صدر حديثاً بواسطة كلية دبي للإدارة الحكومية، أن نسبة انتشار الفيس بوك في دولة قطر مرتفعة مقارنة مع الدول العربية

الأخرى، حيث احتلت الدولة المرتبة الثالثة عربياً من حيث انتشار الفيس بوك (قياساً بعدد السكان)، بعد الإمارات والبحرين. واحتلت فئة الشباب (١٥-٢٩ سنة)، حوالي ٧٥٪ من مجموع مستخدمي الفيس بوك في المنطقة العربية.



### ٣) نشرة سكان :

أصدرت اللجنة الدائمة للسكان العدد الرابع عشر من نشرتها الفصلية «سكان»، وهو العدد الرابع خلال عام ٢٠١١. ويأتي صدور نشرة «سكان» ضمن الخطة الإعلامية للجنة التي تسعى إلى نشر الثقافة السكانية والتعريف بقضاياها على مستوى الدولة والتعريف بالسياسة السكانية، وتوعية الجمهور بأهمية هذه السياسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة قطر.

### ٤) المحاضرات :

ضمن خطة التوعية التي وضعتها اللجنة الدائمة للسكان لعام ٢٠١١، والتي من أولوياتها تبصير طلبة المدارس والجامعات بالقضايا السكانية الملحة الدولة، وعلى رأسها اختلال التركيبة السكانية ومسائل التعليم وسوق العمل والتنمية المستدامة، نظمت اللجنة محاضرتين



بهذا الخصوص، هما:

- مفهوم السكان كمطلق للتعريف بالسياسة السكانية: أقيمت هذه المحاضرة بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١١ في مدرسة الرشاد النموذجية المستقلة للبنين، حيث تم في هذه المحاضرة، وبصورة مبسطة، شرح أهم القضايا السكانية في دولة قطر مع التركيز على التعليم وسوق العمل، تلى ذلك عرض فيلم حول السياسة السكانية وغاياتها الأساسية في النمو السكاني، والتعليم، والصحة، والتمكين، والبيئة والتنمية المستدامة.
- التنمية المستدامة وأهم التحديات السكانية: تم إلقاء هذه المحاضرة بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١١ في مدرسة البيان الثانوية للبنات. وقد تناولت هذه المحاضرة واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستدامة في دولة قطر وأهم التحديات السكانية التي تواجهها، حيث تم التعرض لمسائل التركيبة السكانية وقلة عدد المواطنين في سوق العمل واتجاه الطلبة نحو التخصصات الأدبية والنمو السكاني الكبير بسبب زيادة العمالة الوافدة وتأثيره على الخدمات العامة والبيئة واستنزاف الموارد الطبيعية، فضلاً عن تأثيره على لغة المجتمع وعاداته وتقاليده.